النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

مستجدات على واقع اللاجئين اليمنيين في الأردن و أبرز التحديات

(ورقة قانونية)

(صورة طفلة يمنية لاجئة في المساحة الصديقة للأطفال في مكتب منظمة النهضة – عمان © 2018)

آب 2018

قائمة المحتويات

- مقدمة :.....3
- أولاً: القرارات والإجراءات الرسمية الصادرة: 3

أ) الدخول إلى الأراضي الأردنية:.....3

ب) فيما يتعلق بالإقامة على الأراضي الأردنية: 5

- ثانياً: إحصائيات أعداد الجالية اليمنية المقيمة في الاردن: 5

أ- إحصائيات رسمية: 5

ب- إحصائيات المسجلين لدى المفوضية: 5

- ثالثا: خدمات منظمة النهضة المقدمة لليمنيين المتواجدين على الأراضي الأردنية:.....7
- رابعاً: تحليل أبرز التحديات التي تواجه اليمنيين المتواجدين في الاردن:.....7
- خلاصة وتوصيات: 7

➢ مقدمة :

استكمالاً لمتابعة منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية لرصد المستجدات حول القرارات والإجراءات التي صدرت مؤخرا فيما يتعلق بحملة الجنسية اليمنية، قامت المنظمة بإعداد هذه الورقة الثانية لبيان هذه المستجدات فيما يتعلق بدخول حملة الجنسية اليمنية إلى الأراضي الاردنية وأيضا فيما يتعلق بشروط الإقامة على أراضيها، بالإضافة إلى عرض لأبرز التحديات القانونية التي تواجه اللاجئين اليمنين في الاردن من خلال خبرة المنظمة في تقديمها للخدمات القانونية المختلفة للاجئين اليمنيين. وتأمل المنظمة من خلال هذه الأوراق أن يتم زيادة ونشر الوعي القانوني حول هذه الاجراءات لتلافي الوقوع بأي إشكاليات قانونية أو الوقوع في الخطأ في التطبيق ولدحض المعلومات المغلوطة. وعليه فإنه لابد من الاشارة إلى أن هذه القرارات والإجراءات قد تتغير من فترة الى أخرى و بالتالي فإنه لا غنى عن المتابعة والاستفسار من الجهات الرسمية ذات العلاقة.

ويجدر بالذكر أنه في عام 2016 اصدرت المنظمة ورقة أولى بيّنت من خلالها القرارات الصادرة من الجهات الرسمية فيما يتعلق بحملة الجنسية اليمنية المتواجدين على الأراضي الأردنية، و تضمنت هذه الورقة بيان العديد من الاجراءات والقرارات التي تم اتخاذها لدخولهم إلى المملكة وأثناء تواجدهم فيها.[1] (للاطلاع على الورقة الصادرة عن المنظمة يرجى الاطلاع على الرابط ادناه).

➢ أولاً: القرارات والإجراءات الرسمية الصادرة:

أ) الدخول إلى الأراضي الأردنية:

في بداية عام 2016 اصدرت الحكومة الاردنية قرار باعتبار حملة الجنسية اليمنية من الجنسيات المقيدة، الامر الذي يتطلب منهم الحصول على فيزا (تأشيرة دخول) قبل الدخول الى الاراضي الاردنية، وبكفالة شخص أردني، بالإضافة إلى أن الإقامة على الاراضي يتطلب حصولهم على الاقامة دائمة بعد إنتهاء الاقامة المؤقتة، في حين كانت سابقا من الجنسيات الغير مقيدة وبالتالي وبعد إعتبار الجنسية اليمنية من الجنسيات المقيدة فإنهم بخضعون لقانون الاقامة و شؤون الاجانب من حيث شروط الاقامة و الدخول الى الاراضي الاردنية، حيث يتوجب على أي شخص يحمل الجنسية اليمنية و قبل الحضور إلى الأردن الحصول على تأشيرة / موافقة مسبقة من الجهات الرسمية الأردنية أو سفارات المملكة و بضمان كفيل أردني و يشترط أن تكون لغايات العلاج أو الدراسة أو زيارة أقاربهم أو لحضور مؤتمر والمشاركة في ورشة عمل، ويستثنى من طلب الحصول على الموافقة المسبقة الأشخاص من حملة الجنسية اليمنية المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي أو أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية و استراليا و كندا شريطة أن يكون لديهم إقامة في بلد القدوم لا تقل عن ستة أشهر وبالتالي بإمكانهم الحصول على التأشيرة مباشرة من خلال المعابر الحدودية الرسمية وفي حال لم يكن لديهم إقامة سارية المفعول كما هو مذكور أعلاه من بلد القدوم فإنهم لا يستفيدون من هذا الاستثناء و يتوجب عليهم الحصول على موافقة مسبقاً.

[1] معلومات تتعلق بحملة الجنسية اليمنية و الليبية أرض- العون القانوني
https://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/information_to_yemeni_libyan_nationals_ar.pdf

في مطلع عام 2018، تم ايقاف أي دخول الى الاراضي الاردنية بالنسبة لحملة الجنسية اليمنية إلا بحالات محددة وهي للعلاج فقط، حيث جاء ذلك بجملة من القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الأردني المتعلقة بدخول اليمنيين إلى الأردن. وجاءت هذه القرارات بعد لقاءات يمنية-أردنية تتعلق بتأشيرات دخول المرضى ومرافقيهم إلى الأردن عبر أربعة بنود وهي كما يلي:

1. السماح للمرضى ومرافقيهم بالدخول إلى المملكة من خلال قيام المستشفيات بتقديم طلبات الحصول على التأشيرة للمرضى ومرافقيهم إلى وزارة الداخلية على أن يتم إنجاز معاملاتهم خلال يومي عمل باستثناء الحالات الطارئة والمستعجلة فيتم إعطاؤها صفة الاستعجال وتمنح في نفس اليوم وتقديم المستشفيات كفالات مالية بقيمة 10 آلاف دينار لضمان التزامها بالتعليمات ذات العلاقة وتمنح المستشفيات صلاحية استقبال المرضى ومرافقيهم في المطار.

2. كما سيتم السماح للمرضى ومرافقيهم بالدخول من خلال تفويض سفراء الأردن في الدول المقيدة بمنح التأشيرة للمريض ومرافقيه بعد الإطلاع على التقارير الطبية وأن يتم منح التأشيرة خلال 48 ساعة.

3. يعفى من طلب التأشيرة المسبقة الرجال فوق سن الخمسين عاما والأطفال دون 15 عاما والنساء من جميع الأعمار وكذلك المرضى الذين سبق أن دخلوا الأردن بطريقة قانونية وتلقوا الخدمات العلاجية وغادروا المملكة ضمن المدة القانونية ويحتاجون للعودة لمتابعة العلاج أو الحصول على خدمات علاجية جديدة.

4. يعامل مواطنو الدول المقيدة المقيمون في دول أخرى معاملة مواطني الدول التي يقيمون فيها شريطة إبراز ما يثبت أنه مقيم في تلك الدولة.

و قد تم نشر هذه القرارات عبر العديد من المواقع الاخبارية و هو ما أكدته متابعات المنظمة مع وزارة الداخلية و التي تبين أنه فعلا قد تم ايقاف العمل بأي نوع من أنواع الفيز (تأشيرات الدخول) إلى الأراضي الأردنية باستثناء الدخول لغايات العلاج شريطة أن يكون الطلب مقدم من خلال المستشفيات و مرفق به تقارير طبية رسمية موثقه [2].

وجاءت مجمل هذه القرارات لغايات التسهيل على اليمنيين القادمين من اليمن لغايات الدخول الى الأراضي الأردنية بهدف تلقي العلاج و تسهيل هذه الاجراءات بحيث تكون التأشيرة مقدمة من المستشفيات مباشرة، أيضا من مجمل القرارات عدم اشتراط الحصول على تأشيرة دخول لمن فوق سن الخمسين عاما والأطفال دون 15 عاما والنساء من جميع الأعمار وكذلك المرضى الذين سبق أن دخلوا الأردن بطريقة قانونية وتلقوا الخدمات العلاجية وغادروا المملكة ضمن المدة القانونية ويحتاجون للعودة لمتابعة العلاج أو الحصول على خدمات علاجية جديدة.

نلاحظ أن التغيرات التي حصلت من خلال القرارات الصادرة في عام 2016 و حتى عام 2018 هو أن تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأردنية هي فقط لغايات العلاج وأما من هم فوق 50 عام أو النساء والاطفال بغض النظر عن الفئة العمرية فإنهم يستطيعون الدخول إلى الاردن دون تأشيرة دخول أي بمعنى أنه حاليا تم تقيد انواع تأشيرة دخول و حصرها بنوع واحد فقط و بنفس الوقت عدم اشتراطها لمن هم فوق 50 عام او للنساء و الاطفال لكافة الاعمار وهذا الأمر يعتبر خطوة مهمة من قبل الجهات الرسمية لغايات التسهيل على حملة الجنسية اليمنية .

[2] الاطلاع على مجمل القرارات الصادره عن مجلس رائاسة الورزاء الاطلاع على الخبر عبر موقع خبرني الاخباري
https://www.khaberni.com/news/%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-224944

بالمقابل فإن أي شخص من حملة الجنسية اليمنية مقيم في دوله أخرى (غير اليمن) و لديه إقامة دائمة في هذا البلد فإنه في هذه الحالة يخضع لشروط و القواعد المتفقة بين الاردن وهذه الدولة فعلى سبيل المثال اذا كان شخص يحمل الجنسية اليمنية و لديه إقامة دائمة في إحدى دول الخليج فإنه في هذه الحالة لا يحتاج الى تأشيرة دخول مسبقة حيث أنه يعامل معاملة رعايا دول مجلس التعاون الخليجي.

ب) فيما يتعلق بالإقامة على الأراضي الأردنية:

فيما يتعلق بالإقامة فمنذ القرارات الصادرة في عام 2016 واعتبار الجنسية اليمنية من الجنسيات المقيدة فإنه وحتى تاريخ إصدار هذه الورقة لم يتغير أي شيء من حيث متطلبات الاقامة، حيث يتطلب حصول كل من يقيم على الاراضي الاردنية و يحمل الجنسية اليمنية الحصول على إذن إقامة وفقا لقانون الاقامة و شؤون الاجانب (لمزيد من المعلومات حول شروط الإقامة، يرجى مراجعة الورقة المعدة من قبل المنظمة أعلاه). ومن المهم بيان أنه في حال مخالفة القانون فإن ذلك يرتب تبعات قانونية، ففي حال تم ضبط أي شخص من حملة الجنسية اليمنية فإنه من الممكن توقيفه و من الممكن إخلاء سبيله (من خلال كفيل أردني) مقابل تكليفه بتصويب وضعة خلال مدة معينه و ذلك بدفع غرامات الإقامة المترتبة عليه أو مغادرة البلاد أو الحصول على إذن إقامة سنوية وبعكس ذلك من الممكن إصدار قرار إبعاد بحقه ولا يسمح للشخص الذي سبق إبعاده بالعودة حيث يتم تجميد الغرامات المطالب بها لغايات تنفيذ قرار الإبعاد.

و من المهم أيضا بيان أن الإجراءات المبينة أعلاه من حيث قرارات الإبعاد في حالة مخالفة قانون الاقامة وشؤون الاجانب، لا يتم تطبيقها في حال كان الشخص ممن يتمتعون بالحماية لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سواء كان طالب لجوء أو لاجئ، و ذلك بموجب مذكرة التفاهم ما بين الحكومة الاردنية و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و أيضا بموجب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الحكومة الاردنية والالتزام بمبدأ عدم الطرد او الرد.

➢ ثانياً: إحصائيات أعداد الجالية اليمنية المقيمة في الاردن:

أ- إحصائيات رسمية:

أن عدد الجالية اليمنية المتواجدة في الاردن بغلت 27106 يمني مقيم في المملكة وفقاً لما صرح به أمين عام وزارة الداخلية الدكتور رائد العدوان خلال احدى جلسات مجلس النواب في شهر آذار من عام 2018 ردا على سؤال من النواب [3] ، و هذا ما أكدته السفارة اليمنية في عمان حول أعداد الجالية اليمنية في الاردن حتى تاريخ إصدار هذه الورقة من خلال مصدر رسمي عند متابعة المنظمة للسفارة.

ب- إحصائيات المسجلين لدى المفوضية:

أما فيما يتعلق بأعداد اليمنيين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سواء لاجئين أو طالبي لجوء وفقا لآخر إحصائية صادرة[4] عن مكتب المفوضية في الاردن لشهر آب بلغ 12194 يمني مسجل من أصل 27106 يمني متواجد على الأراضي الأردنية أي ما نسبته 41%.

[3] موقع عمون الاخباري https://www.ammonnews.net/article/359601l
[4] موقع المفوضية – احصائية آب 2018 https://data2.unhcr.org/en/documents/download/65323

علماً أنه وفقا للإحصائيات الصادرة عن المفوضية فإن ما نسبته 79.09% منهم مقيمين في العاصمة عمان، ويشكل عدد اللاجئين اليمنيين المسجلين في المفوضية ثاني أكبر عدد للاجئين من مختلف الجنسيات من غير اللاجئين السوريين، حيث يعتبر اللاجئين العراقيين المتواجدين في الاردن هو العدد الاكبر حيث بلغ 66971 لاجئ عراقي من غير اللاجئين السوريين، علما أنه بلغ مجموع اللاجئين السوريين المتواجدين في الاردن والمسجلين لدى المفوضية حوالي 669532 لاجئ، وفقا لأخر احصائية صادرة عن المفوضية بشهر آب من عام 2018 اي بهذه الحالة يعتبر عدد اللاجئين اليمنيين هو ثالث أكبر عدد للاجئين المتواجدين على الاراضي الاردنية بعد الجنسية السورية و العراقية .

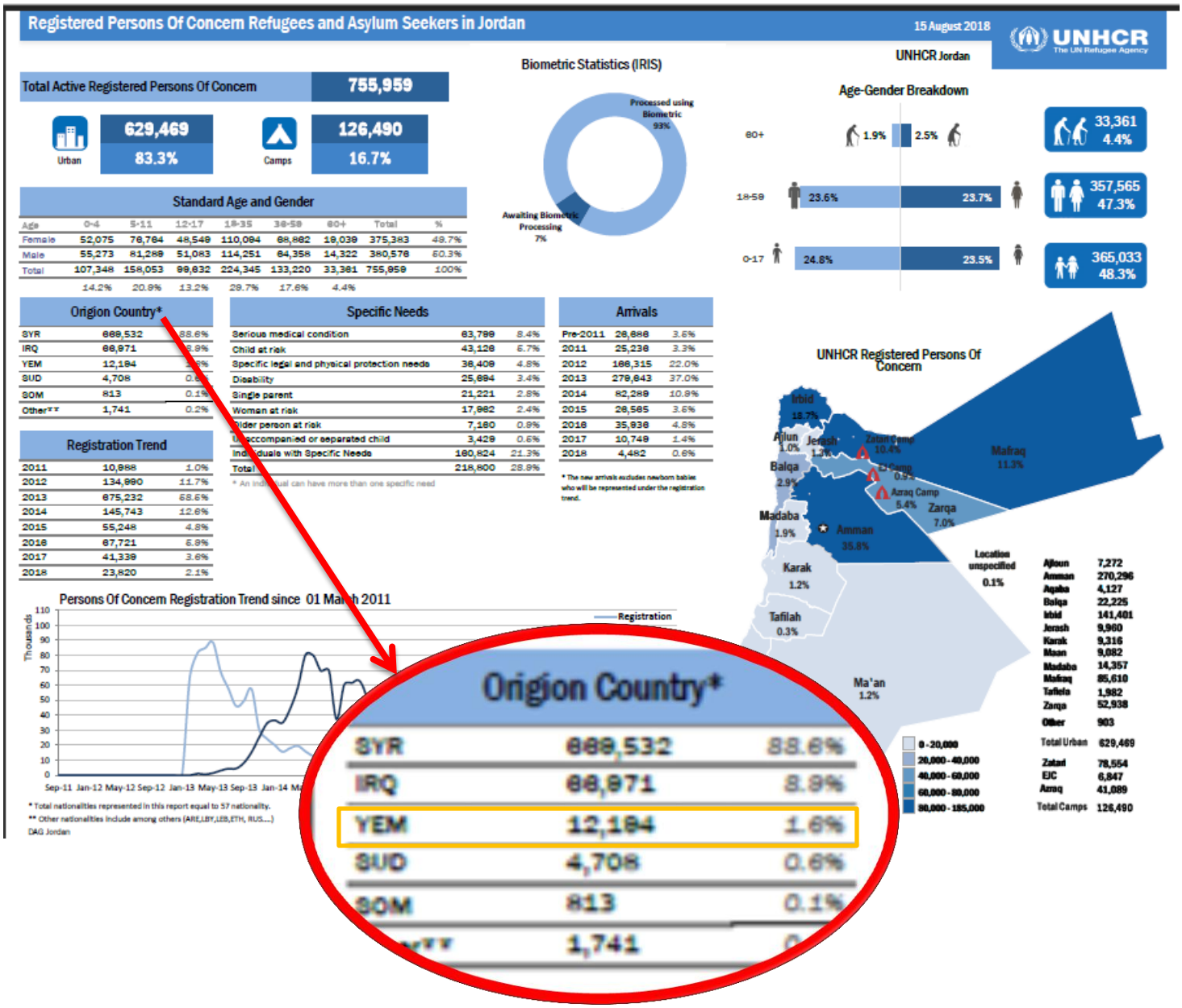

(إحصائية صادرة عن المفوضية لكافة الأشخاص ذوي الإهتمام المسجلين لديها – 15 آب 2018)

➢ ثالثا: خدمات منظمة النهضة المقدمة لليمنيين المتواجدين على الأراضي الأردنية:

تقدم منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية من خلال دوائرها المختلفة وأبرزها دائرة المساعدة بشقيها القانونية والنفسية الاجتماعية العديد من الخدمات للاجئين من خلال شراكتها مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين باعتبارها الشريك القانوني المنفذ للمفوضية، وقد تمثلت هذه الخدمات من استشارات ووساطة قانونية وتمثيل قانوني أمام المحاكم في المملكة، وأيضا عقد ورشات توعية قانونية في مواضيع قانونية مختلفة و غيرها من الخدمات الاخرى من الاحالة الى الجهات المختلفة و تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لليمنيين المقيمين على الأراضي الأردنية.

حيث بلغ عدد اللاجئين اليمنيين الذين راجعوا مكاتب المنظمة وتلقوا الخدمات القانونية المختلفة منذ مطلع عام 2018 و لغاية نهاية شهر آب 157 شخصاً، بلغ عدد الرجال منهم 98، أما النساء فقد بلغ عددهن 59 امرأة. أما على صعيد ورش التوعية القانونية فقد تم عقد ثلاث ورش توعية قانونية لليمنيين في شهر تموز و شهر آب من عام 2018 حيث بلغ العدد الكلي للحضور في كلتا الورشتين 125 مستفيد ومستفيدة بنسبة 82% نساء و 18% رجال. و تظهر الارقام و النسب أعلاه نسبة إقبال النساء من حملة الجنسية اليمنية على التوعية القانونية الأمر الذي يدل على مدى اهتمامهن بزيادة المعرفة القانونية و التمكين القانوني و كذلك الأمر لدى الرجال منهم.

➢ رابعاً: تحليل أبرز التحديات التي تواجه اليمنيين المتواجدين في الاردن:

يواجه اليمنيين العديد من التحديات القانونية وأغلبها حول تراكم غرامات الاقامة والإشكاليات القانونية المتعلقة بقطاع العمل من حيث عدم دفع المستحقات العمالية وعدم قدرتهم الحصول على تصريح عمل بسبب طبيعة المهن المتوفرة و المهن المغلقة والرسوم والشروط.

أيضا من أبرز التحديات و الاشكاليات القانونية التي تواجههم هو التخلف عن دفع بدل ايجار المنزل بسبب قلة الدعم المادي من ناحية و من ناحية أخرى عدم القدرة على ايجاد عمل والحصول على تصاريح عمل الامر الذي يؤدي الى خلق اشكاليات مع اصحاب المنازل تتعدى موضوع التخلف عن دفع الاجور وتصل إلى الإخلاء من المنزل و تفاقم هذه التعقيدات القانونية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه اليمنيين في عدم مقدرتهم على تلبية الإحتياجات الأساسية الأخرى مثل توفر الرعاية الصحية وأيضا خدمات التعليم لأطفالهم، حيث أنه يتوجب عليهم تغطية هذه الإحتياجات بأنفسهم.

➢ خلاصة وتوصيات:

إن اللاجئين اليمنيين حالهم مثل العديد من اللاجئين المتواجدين على الأراضي الأردنية من مختلف الجنسيات حيث أن العامل المادي هو العامل الأبرز في التحديات التي تواجههم و التي بسببها تخلق تحديات و اشكاليات قانونية متعددة يكون سببها ضعف المقدرة المادية وقلة توفر مساعدات مادية و/او عينية، وفي ظل توجه المجتمع الدولي وتركيز المساعدات على الأزمة السورية في بدايتها و تقليصها حاليا على كافة الجنسيات، إلا أن هذا الأمر لا يمنع من أن يتم تخصيص مساعدات مادية وعينية للجنسيات الاخرى و منها اليمنية بغض النظر عن أعداد اللاجئين، ولا ننكر أن هنالك العديد من الجهات المحلية والدولية و على رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تقدم المساعدات المادية والعينية والرعاية الصحية والحماية و غيرها من الخدمات المختلفة للاجئين اليمنيين و اللاجئين من مختلف الجنسيات من خلال ما يصلهم من دعم المجتمع الدولي، إلا أن هذه المساعدات غير كافية فهي تحتاج الى تكاتف المجتمع الدولي ككل وتقديم الدعم والمساعدات التي توفر بالحد الادنى الاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين من مختلف الجنسيات خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي يمر بها الأردن و الظروف المحيطة و محدودية الموارد.

(صور لورش التوعية القانونية للاجئين اليمنيين، مكتب منظمة النهضة العربية، عمان © 2018)

إعداد منظمة النهضة العربية للديمقراطية و التنمية

وحدة المساعدة القانونية